

ديباجة الملتقى

أحدثت التطورات التقنية التي شهدتها العالم مؤخرا - بما بات يعرف بالثورة الصناعية الرابعة - تغييرا في جميع المجالات، وكان أهمها المجال التجاري الذي استفاد كثيرا من التقنيات التي أفرزتها هذه الثورة، ومن ثم ظهرت مفاهيم جديدة في هذا المجال، منها: المعاملات التجارية الإلكترونية، هذا المتغير الذي أفرز مفاهيم جديدة على الساحة التجارية والاقتصادية وحتى القانونية، كان أهمها: الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية وسائل الدفع الإلكترونية، والتي كان من نتائجها انتشار العملات الرقمية على نطاق عالمي واسع، وعلى الرغم من أن جل دول العالم حظرت التعامل بهذا النمط الجديد من الوسائط المالية؛ نظرا للإشكالات التي صاحبته، بداية من التنظيم التشريعي إلى آليات التداول، وصولا إلى التأثير على الاستقرار المالي والمصرفي، إلا أن هذا الحظر لم يحد من الانتشار المتواصل لهذه العملات.

ولقد كان المشرع الجزائري من بين المشرعين الذين حظروا التعامل بالعملات الافتراضية، وكان ذلك بداية بموجب المادة 117 من القانون 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، وصولا إلى تجريم التعامل بها بموجب المادة 6 مكرر المدرجة في المادة 5 من القانون 25-10، غير أن المتصفح للقانون النقدي والمصرفي الجديد وهو القانون 23-09 يجد المشرع الجزائري ينص صراحة على اعتماد الدينار الرقمي وذلك بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون.

إشكالية الملتقى

من هنا جاء فكرة هذا الملتقى الموسوم بـ: "العملات الرقمية في ظل القانون النقدي والمصرفي وأحكام الفقه الإسلامي"، الذي سيعالج جملة من الإشكالات القانونية التي يمكن حصرها في التساؤلات الآتية:

- 1- هل هناك تعارض بين النصوص القانونية الجزائرية فيما يتعلق بالعملات الرقمية؟
- 2- ما الفرق بين العملات الافتراضية والعملات الرقمية؟
- 3- هل هناك حكم شرعي واحد لجميع العملات الرقمية؟



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة



كلية الشريعة والاقتصاد قسم الشريعة والقانون

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

تنظم ملتقى وطنيا حول:

العملات الرقمية في ظل القانون النقدي والمصرفي وأحكام الفقه الإسلامي

الأربعاء: 12 ذو القعدة 1447 هـ،

الموافق: 29 أبريل 2026 م



أعضاء اللجنة العلمية

أ.د. زهرة بن عبد القادر	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. وسيلة شربيط	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. ليلي بعقاش	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. سعاد قصعة	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. موسى كاسحي	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. نادية رازي	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. عبد الناصر براني	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. يونس شعيب	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. جابر سطحي	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. حسيبة سميرة	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. دليلة شايب	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. نادية سخان	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د. سعاد خوجة	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
أ.د. سعيدة بوزنون	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
أ.د. ليلي بن تركي	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
د. خديجة بركاني	جامعة الأمير عبد القادر
د. عبد الله جنة	جامعة الأمير عبد القادر
د. كنزة مخناش	جامعة الأمير عبد القادر
د. سارة علالي	جامعة الأمير عبد القادر
د. سليمان لحم	جامعة الأمير عبد القادر
د. الزهرة جقريف	جامعة 20 أوت سكيكدة
د. نظيرة عتيق	جامعة 20 أوت سكيكدة
د. عبد الجليل درارحة	جامعة محمد البشير الإبراهيمي
د. سارة مهناوي	جامعة محمد البشير الإبراهيمي

رئيس اللجنة التنظيمية

د. نسرين بدوي

أعضاء اللجنة التنظيمية

د. سليمان لحم

د. عبد الله موهوب

ط.د. سعاد مرابط

ط.د. بلقيس قرارة

ط.د. منال شيببي

شروط المشاركة

- يستهدف الملتقى جميع الفئات من الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه بجميع التخصصات.
- المشاركة تكون ضمن مواضيع محاور الملتقى.
- يجب أن تتسم المشاركة بالجدية والأصالة، وأن تستوفي شروط البحث العلمي.
- يجب ألا تكون المشاركة منشورة أو مقدمة للنشر، أو سبق التدخل بها في تظاهرات علمية سابقة.
- تحرر المداخلة باللغة العربية: استعمال نوع الخط " Traditional arabic " حجم الخط 14 بالنسبة للمتن، الهوامش بنفس الخط بحجم 12، مع ترك مسافة 2.5 سم من جميع الجهات (الأعلى، الأسفل، اليمين، اليسار). وبالفرنسية باستعمال خط Times New Roman حجم 14 للمتن و12 للتهميش.
- عدد صفحات المداخلة بين 10 و20 صفحة.
- ترفق المداخلة بملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية في حدود 300 كلمة مع ادراج الكلمات المفتاحية في حدود 5 كلمات.
- يجب أن تتضمن المداخلة النتائج والتوصيات.
- ترسل الداخلات عبر البريد الإلكتروني التالي:

oumou.rakmia@gmail.com

أهداف الملتقى

- ونهدف من خلال هذا الملتقى إلى:
- ضبط المفاهيم المتعلقة بالوسائط المالية غير المادية عموماً، وبيان حكمها الفقهي مع مراعاة جميع الاختلافات الموجودة بينها.
- بيان موقف المشرع الجزائري من هذه الوسائط وتقييم واقع وأفاق التعامل بها في المجتمع الجزائري.

محاور الملتقى

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية.
- المحور الثاني: الإشكالات القانونية التي تثيرها العملات الرقمية.
- المحور الثالث: الإشكالات الاقتصادية التي تثيرها العملات الرقمية.
- المحور الرابع: الحكم الفقهي للعملات الرقمية.
- المحور الخامس: واقع وأفاق التعامل بالعملات الرقمية في الجزائر.



